يوجب دينا في الذمة والكفالة شرع وثيقة لاستيفاء الدين
غالبا ولها نسبة خاصة بالمصدر فلانه ضم ذمة غير الواجب
بالسبب والكفالة وهي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة
وهي في اللغة الضم وفي الشرع هو ضم ذمة الكفيل الى ذمة
الاصل مطالبة دون الدين فيكون باقيا في ذمة الاصيل
كما كان وقال مالك لا يبرأ الاصيل وقيل في الدين وهو قول
الشافعي فيصير دينا للواحد وبينين وتصح بالنفس وان
تقدرت الكفالة حتى لو اخذ من رجل كفيلا بنفسه ثم
اخذ منه كفيلا اخر بنفسه فهما كفيلان ويطالب صاحب
الحق ايهما شاء والكل به ثم المضمون بهما احضار المكفول
به وهو مذهب الشافعي وعنه لا يصح ويصح بالنفس بكلفة
نفسه او بما يعبر به عن البدن حقيقة كالجسد
والنفس او عرفا كالرؤوس والاسد والوجه ويجزء شائع
كالنصف والثلث وبضمنته ويعلي والي وانا زعيم به
وقبيل به لا اي لا يصح بقوله بانا ضامن بمعرفة
ولا بانا ضامن لك لانه لم يبين المضمون او هو نفس او مال
بخلاف ما اذا قال اشتر لي فلان بدرهمك او قال فلان
اشتر ثوبا ولم يكن مكلوما فرق بين العربية والفارسية
كذا في الاصل فان شرط في الكفالة تسليمه اي المكفول

عنه

عنه في وقت بعينه احضره فيه ان طلبه المكفول
باحضاره فان احضره فيه والا اي وان لم يحضره
حبسه اي الكفيل الحاكم فان غاب المكفول عنه ولا
يعلم مكانه امهله مرة ذهابه وايابه فان مضت
المدة امهله فان لم يحضر حبسه الحاكم وان غاب ولم
يعلم الكفيل مكانه لا يطالبه به ولا يحبس وان لم يحضره
وعلم بحيث يقدر المكفول له ان يخاصمه كمصر بري
مطلقا سواء كان المصر الذي كفل فيه او مصرا خر وعندهما
ان سلمه في المصر الذي كفل فيه بري والا لا وان سلمه في
برية ابو داود لا يبرأ ولو شرط التسليم في مجلس
القاضي بسلمه ثمة في زماننا ولو في القديم لو سلم في
السوق برا وتبطل الكفالة بالنفس بموت المطلوب
وهو المكفول عنه والكفيل لا بموت المطالب اي المكفول له
بخلاف الكفالة بالمال فانه لا يبطل بالموت وبري الكفيل
بدفعه اليه وان لم يقل للمكفول له اذا وفقه اليك
فانا بري ولا يشترط قبول الطالب التسليم يعني
بري بمجرد التخلية بينه وبين المكفول او صيلا عنه
وبري بتسليم المكفول نفسه بان قال سلمت
نفسي عن الكفيل ولو لم يقل عن الكفيل لا يبرأ كذا في

Copyright © King Saud University